

بركات: الإتفاق مع صندوق النقد يحقق نمواً إيجابياً الإقتصاد الحقيقي إنكمش بنسبة 11% عام 2021

ضبابية الوضعين السياسي والاقتصادي وانسداد الافق في لبنان، دفعا بصندوق النقد الدولي الى حجب التوقعات الاقتصادية والمالية في تقريره الصادر في منتصف تشرين الاول الماضي، لينضم لبنان الى سوريا وافغانستان في عدم الكشف عن التوقعات فيها، من اصل 196 دولة يغطيها الصندوق حول العالم. وعزا الصندوق السبب الى ضبابية المشهد الداخلي



الدكتور مروان بركات.

فعلا، استعصت الدولة على صندوق النقد الدولي، كما تستعصي عن ايجاد المخارج للازمات الخائفة التي يعانها شعبها، الذي وصل الى الفقر والحرمان. هذه السوداوية التي عانى منها الاقتصاد الوطني واعتاد عليها اللبنانيون طوال عام 2021، يمكن تفتيحها مستقبلا والفرصة متاحة لذلك، اذ أكد الدكتور مروان بركات في حديث الى "الامن العام"، ان "في حال تم التوصل الى ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، واطلاق الاصلاحات الجدية وتأمين الدعم الدولي المنتظر، من الممكن تحقيق نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الحقيقي مستقبلاً".

■ مع نهاية عام 2021 كيف تقرأ مسيرة الوضع الاقتصادي والتحديات التي واجهته؟

□ مع ان تأليف الحكومة شكل انفراجا نسبيا بعد مراوحة دامت ثلاثة عشر شهرا، فان تحديات كثيرة لا تزال قائمة في ظل الثغر البنوية والاختلالات المالية والضبابية السياسية - الاقتصادية. ففي ما يخص الاقتصاد الحقيقي، يتوقع ان يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قد سجل انكماشاً بنسبته 11% عام 2021، بعد تراجع بنسبة 25% عام 2020. ذلك ان الاستهلاك الحقيقي لا يزال ضعيفا بسبب الانخفاض الكبير في مداخيل الاسر، كما يشهد لبنان غيابا شبه تام للاستثمار، الذي سجل رصيده مستوى متدنيا قياسيا لم يعرفه منذ نهاية الحرب الاهلية. اما الانفاق العام، فلم يستطع التعويض عن قلة الانفاق الخاص، بسبب متطلبات التقشف الشديد التي فرضها على القطاع العام وهن المالية العامة. على صعيد القطاع الخارجي، اظهرت احصاءات المصرف المركزي عجزا في ميزان المدفوعات بقيمة 1.7 مليار دولار في الشهر العشرة الاولى من عام

ودائع الزبائن
تقلصت 7.5 مليارات دولار
عام 2021

2021، في مقابل عجز قيمته 10 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام السابق، في اشارة الى تردي الحساب الخارجي على نحو اقل نسبيا. واستعادت السياحة بعضا من زخمها هذا العام انطلاقا من قاعدة ضعيفة في العام السابق، اذ ارتفع عدد المسافرين عبر مطار بيروت بنسبة 62.7% سنويا خلال الاشهر 11 الاولى من عام 2021. في وقت سجلت الواردات مراوحة نسبية هذا العام، تراجع الصادرات بنسبة 23% سنويا لتبلغ 699 مليون دولار في الاشهر الثلاثة الاولى من عام 2021. بالنسبة الى الوضع النقدي، تقلصت الاحتياطات بالنقد الاجنبي لدى مصرف لبنان بقيمة 5.9 مليارات دولار خلال الاشهر 11 الاولى من عام 2021، في ظل تدخل المركزي في سوق القطع وتمويل استيراد السلع الاساسية. بهذا يكون لبنان رفع معظم الدعم عن المواد الاساسية المستوردة، لتبلغ فاتورته اقل من مليار دولار في مقابل فاتورة 5 مليارات دولار في العام السابق. في موازاة ذلك، تلقى لبنان في 16 ايلول مبلغ 1.139 مليار دولار من صندوق النقد الدولي بدل

شباب لبنان تأنه ويعيش ازدواجية مخيفة

اظهرت استطلاعات الرأي التي قامت بها مجموعة من المؤسسات المتخصصة في لبنان، عزم فئة عمرية صغيرة من الشباب مغادرة البلاد من اجل ضمان مستقبلهم وتحسين احوال معيشتهم. وشارت الاستطلاعات الى عدم الثقة لدى هؤلاء الشباب بالاحزاب السياسية، وبالمسؤولين السياسيين الذين اوصلوا البلاد الى ما هي عليه اليوم من جراء ممارساتهم غير المسؤولة الا عن مصالحهم الخاصة.

استهدفت الاستطلاعات الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين 18 و35 عاما، وافادت ان ما نسبته 45% منهم يفكرون جديا في الهجرة النهائية الى كندا واوستراليا والولايات المتحدة الاميركية، وتفضل نسبة قليلة منهم الهجرة الى اوروبا او دول الخليج العربي بهدف العمل فقط. ارتفاع نسبة الهجرة بين الشباب مردها الى جملة من الاسباب المعيشية والاقتصادية والسياسية وضغوط الحياة. ويرى خبراء ان النسبة التي اظهرتها الاستطلاعات منطقية، بعدما تولدت لدى الشعب ردود فعل عكسية بسبب نتائج الممارسات التي انتجتها منظومة النخب السياسية والمالية وحتى المصرفية، والتي ادت الى اختفاء المال العام وسرقة اموال المودعين من المصارف، على ما يؤكد اكثر من خبير ومطلع. فبعد انحسار زواج المال بالسلطة، ظهر توريث المناصب واحتكارها بين الاقارب والانسباء او اخضاعها للمحاصصة المناطقية او العرقية او حتى الدينية، مما افقد الشباب الثقة بمستقبلهم وبدأوا الهجرة بحثا عن العدالة وتكافؤ الفرص التي افتقدوها في لبنان.

كما ابرزت الاستطلاعات هجرة الكفاءات التي تعتبر حالة استنزاف، وتؤدي تاليا الى تفرغ المؤسسات الحيوية كالصناعية والصحية، مما افقد لبنان دوره على اكثر من صعيد وفي كل القطاعات. ان ارتفاع نسب البطالة التي وصلت الى 40%، وتسريح الالف عاملين من وظائفهم من جراء ارتفاع سعر الدولار الذي لامس 30 الف ليرة، ساهم في اغلاق المحال التجارية والشركات، مما اضطر اصحابها الى تسريح عمالهم وموظفيهم. كذلك بينت الاستطلاعات ان ما نسبته 20 في المئة فقط من الشباب عبروا عن درجة معتدلة من الثقة بالوضع القائم، بينما يعتقد 37 في المئة فقط ان تقوية الحراك المدني وشد عصبه سيؤديان الى اصلاحات سياسية حقيقية ومطلوبة.

واكد خبراء الاقتصاد وعلم الاجتماع انهم لا يرون ان الاحزاب السياسية تشكل الحل لمشاكل الدولة، وان هذه الاحزاب تحتاج الى طريق طويل من اجل اقناع الشعب انه في استطاعتها لعب دور في احياء الدولة مرة جديدة. ويقر بعض الباحثين الجامعيين بوجود رغبة كبيرة بين قطاعات واسعة من الشباب اللبناني في الهجرة، بالاضافة الى عدد يتراوح بين 40 و45 الف نسمة يحملون جوازات سفر اجنبية، يقيمون في لبنان حاليا ويسعون الى السفر الى الخارج بمجرد حل مشكلة سحب وادائهم من المصارف بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية، هذا اذا وجدت طريقها للحل. يشهد لبنان حاليا اسوأ ازمة اقتصادية في تاريخه، تتزامن مع شح الدولار، وفقدان الليرة لقيمتها، وارتفاع معدل التضخم، مما جعل قرابة نصف السكان تحت خط الفقر. وسط هذه الاجواء المشحونة، يتطلع الشباب وحتى كبار السن، الى الهجرة هربا من اوضاع اقتصادية ومعيشية متدنية جدا او معدومة.

وقد حذر باحثون مرارا من تداعيات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد، على موجات هجرة الشباب التي تهدد بدورها المستقبل الاقتصادي والاجتماعي في لبنان الذي يضم نحو 4 ملايين مواطن ويعيش خارجه قرابة 16 مليوناً. انها ازدواجية مخيفة.

▲ واجه لبنان ازمة مؤلمة مع دول الخليج، وتلقى اقتصاده ضربة اضافية عمقت معاناته، ما هي مفاعيل الاجراءات التي اتخذتها تلك الدول؟

□ من شأن الازمة المستجدة مع بلدان الخليج العربي ان تعرقل المسار الاصلاحى وجهود النهوض للحكومة، نظرا الى العلاقات التاريخية الراسخة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويذكر ان الصادرات الى بلدان الخليج تقدر بنحو مليار دولار، حوالى 30% من مجموع الصادرات، (بينما تبلغ تحويلات العاملين السنوية من هذه البلدان بنحو 3 مليارات دولار) حوالى نصف مجموع تحويلات العاملين اللبنانيين والتي تصدر عن جالية تعدادها 380 الف لبناني في بلدان الخليج. فيما لا يقل عدد السياح الاثني سنويا من بلدان الخليج عن 200 الف سائح. نأمل في التوصل الى حل لهذه الازمة الديبلوماسية. مما لا شك فيه انها ستترك بصمة لافتة على بلد يعاني اصلا من ازمتا مستفحلة وفي حاجة ماسة الى مخارج للتخفيف من الضغوط الاقتصادية التي يزرع تحتها شعب بكامله. المؤسف ان في الوقت الذي يشهد العالم عموما ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خصوصا تعافيا من التقلصات التي خلفتها جائحة كورونا العام الماضي، حيث بدأت تسجل نسب نمو ايجابية ملموسة هذا العام، يشهد لبنان جولة من التقلصات في ظل شبه غياب الاستثمار (المجاميع الاستثمارية عند ادنى مستوياتها منذ الحرب الاهلية) وضعف الاستهلاك الحقيقي (في ظل هبوط حاد في المداخيل الحقيقية للاسرى). في حين ان انفاق الدولة لا يمكنه التعويض عن ذلك بسبب متطلبات ضبط اوضاع المالية العامة، والتي تأتي توازيا مع الحاجة الى اعتماد سياسات التقشف. في المحصلة، انكمش الاقتصاد الحقيقي في لبنان بنحو الثلث خلال فترة عامين (انكماش بنسبة 25% عام 2020 و11% عام 2021)، مما اسفر عن احد اكبر التقلصات في دخل الفرد عالميا خلال عقود، وفرض ضغوطا اجتماعية كبيرة على الاسر اللبنانية. بناء عليه، صنف البنك الدولي الازمة المالية في لبنان كالثالث اسوأ ازمة في التاريخ منذ اواسط القرن التاسع عشر.

الازمة مع بلدان الخليج تعرق المسار الاصلاحى

■ توقف مجلس الوزراء عن الانعقاد الى اي مدى يؤثر في النمو الاقتصادى؟
□ ان تأليف الحكومة يشكل متنفسا للبنان. ففي حال تم التوصل الى ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، واطلاق الاصلاحات الجدية وتأمين الدعم الدولي المنتظر، من الممكن تحقيق نمو ايجابي في الناتج المحلي الحقيقي، وذلك انطلاقا من قاعدة ضعيفة في العام الحالى، بدعم من الاستهلاك الخاص والطلب الاستثمارى، مما قد يسهم في تحسن نسبي في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية عموما. لا شك ان تأليف الحكومة يعتبر خرقا ايجابيا بعد 13 شهرا من المراوحة السياسية. الا ان نجاحها الحكومة يبقى رهن اطلاق اصلاحات هيكلية ومالية جدية وابرام اتفاق متكامل مع صندوق النقد الدولي الذي يراقب تطبيق هذه الاصلاحات والحصول على الدعم الدولي المرجو.

■ كيف تتوقع مسار المفاوضات مع الصندوق؟
□ مهمة التفاوض لن تكون سهلة بل شاقة في ظل الاختلالات اللافتة التي يعرفها الاقتصاد اليوم لاسيما باقسامه المالية والنقدية والخارجية. كما ان لصندوق النقد عددا من الشروط التي تؤمن تغيرا ملموسا في السياسات المعتمدة وكذلك في المسار الاقتصادى الكلي. الا ان موضوع ابرام اتفاق متكامل مع صندوق النقد يعد حدثا تاريخيا. من هنا، اهمية التوصل الى ارضية مشتركة مع الصندوق، وبرنامج يؤمن انخراطه في مراقبة تطبيق الاصلاحات الهيكلية والمالية وتنفيذها على خير وجه. علما ان لبنان لم ينفذ التزاماته الدولية السابقة. ان صندوق النقد الدولي سيقوم بتأمين الدعم للبنان في حال تم التوصل الى اتفاق متكامل مع الحكومة اللبنانية يستند على عدد من النقاط ابرزها: الاتفاق على

حجم الخسائر وتوزيعها على مختلف العملاء الاقتصاديين، تشريع قانون الكابيتال كونترول، توحيد اسعار الصرف المختلفة، التحضير لموازنة تقشفية تستهدف عجزا لا يتجاوز 2% من الناتج المحلي الاجمالي، اصلاح الكهرباء، والقطاع المصرفى من اجل تعزيز الحوكمة وقدرته على مواجهة الضغوط والعمل على استعادة دوره كعميل ذي صدقية بناءة يعول عليها. في حال توافرت كل هذه الشروط، يمكن للبنان ان يتوصل الى ابرام اتفاق تاريخي مع صندوق النقد الدولي، مما يهدد الطريق امام انعكاس النمط السائد على الصعيد الاقتصادى ووضع حد للضغوط الماكرو-اقتصادية والاجتماعية الضخمة. اعتقد ان اي اتفاق مع صندوق النقد الدولي ينبغي ان يتوصل الى توزيع عادل للخسائر بين مختلف العملاء الاقتصاديين. ان الدولة والتي تتحمل بشكل اساسى مسؤولية الازمة الراهنة، ينبغي ان تأخذ على عاتقها جزءا ملحوظا من الخسائر. كذلك يجب على القطاع المصرفى ان يحمل حصته من الخسائر، الا ان اي خطة تعافى يجب ان تبقي على حد ادنى من الاموال الخاصة للمصارف لكي تستطيع ان تدعم خطة النهوض العتيدة. وتعتبر المحافظة على الحد الادنى للاموال الخاصة امرا محوريا لكونه يمكن القطاع المصرفى من دعم خطة النهوض بالبلاد والتي يجب ان تعتمد على اطار ماكرو-اقتصادى راسخ، وقطاع مصرفى سليم وعامل ثقة ملائم، يجب العمل على استعادته مع الوقت. من هنا، تبرز الحاجة الى اعادة رسملة القطاع وتقليص حجمه ليتماشى مع حجم الاقتصاد. كما يكتسب التفاوض مع الدائنين اهمية لافتة في الاجندة الحكومية لكونه يساهم في ترميم عامل الثقة بين الدولة وحاملي السندات، ويساعد في اثبات حسن النية من الجانب اللبناني لاعادة هيكلة الدين والاتفاق حول برنامج متكامل للسداد بعد تعليق للدفع استمر 18 شهرا. كما يبعث اشارات مؤاتية الى الاسواق المالية العالمية ويفتح الافاق امام المصارف المراسلة لتعزيز التعاون مع لبنان. وهذا يأتي توازيا مع مطالب مجموعة من حاملي السندات، التي تشمل بعضا من اكبر صناديق الاستثمار في العالم.

ع. ش



الربح كاش



LOTOLIBANAIS
لوتو اللبناني